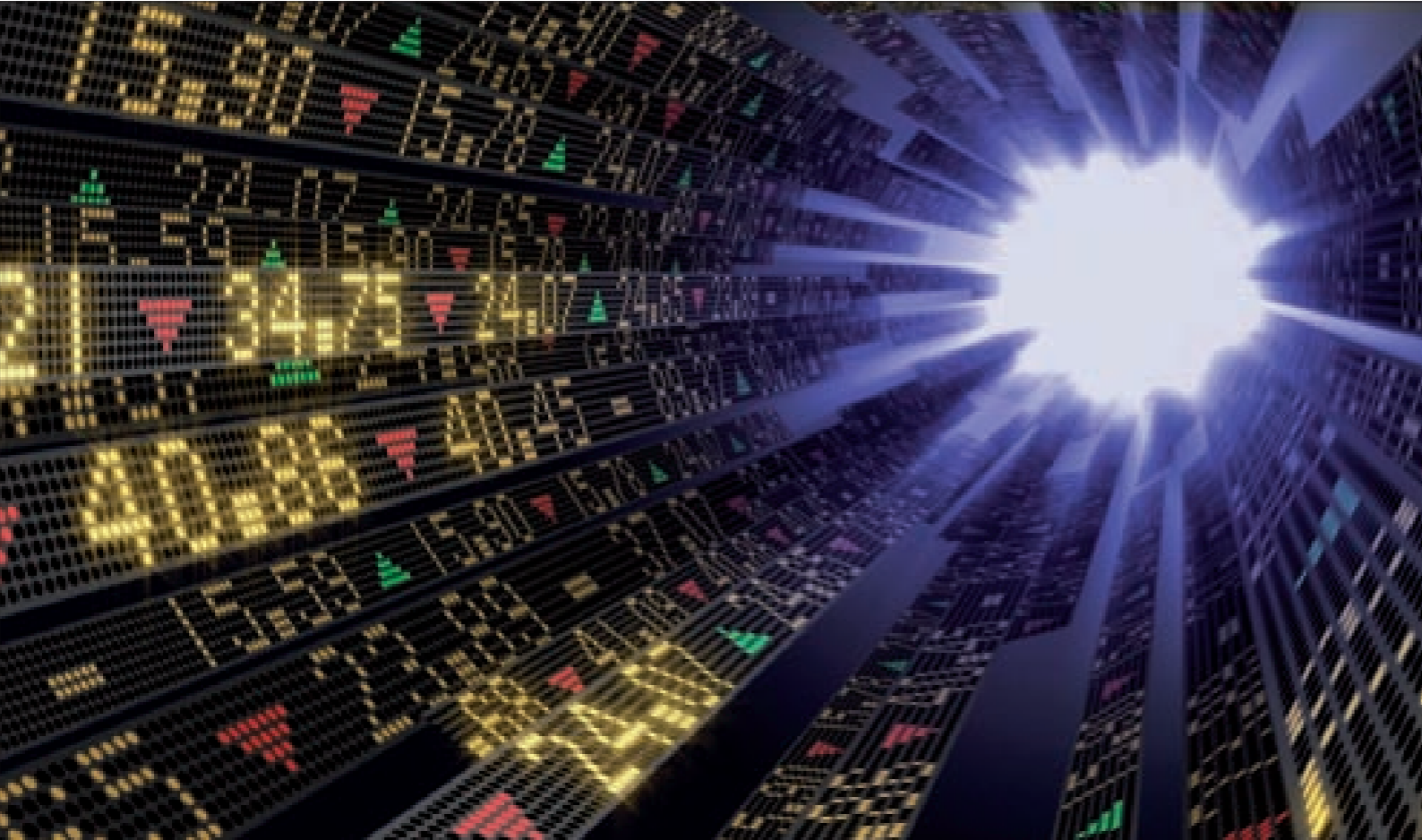


مستقبل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية... بين الانفتاح على الصين وخشية الشركات



إعداد وترجمة: ليلي زيدان عبد الخالق

شهدت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، نموًا كبيرًا في التجارة العالمية، كما ساهمت في خلق إطار تجاري عالمي مبني على أسس الاقتصاد المفتوح. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في طليعة الدول التي حملت شعارات التغيير، علما أن اعتمادها على التجارة بلغ أدنى مستوياته قياسًا على باقي الدول.

يتعثر جدول أعمال التجارة العالمية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، ما حدا بالولايات المتحدة إلى التحول إلى اتفاقيات التجارة الإقليمية والثنائية (اتفاقيات التجارة العالمية). وبعد نجاح تمرير اتفاقيات التجارة الحرة مع كل من كولومبيا، بنما، وكوريا الجنوبية، تُركّز إدارة الرئيس أوباما حاليًا على استكمال الصفقتين التجاريتين الرائدتين: شراكة آسيا ومحورها المحيط الأطلسي «TPP»، والاستثمار عبر الأطلسي مع الاتحاد الأوروبي «TTIP».

ومع انتشار العولمة، ازدادت الحاجة إلى تحرّز التجارة أكثر فأكثر. ويواجه كثيرون في الحركة العمالية الأمريكية، وكذلك غيرهم من الاقتصاديين في أن الاتفاقيات التجارية بشكلها الحالي، تلحق الأذى بالعمل، تفكك قاعدة التصنيع في الولايات المتحدة الأمريكية، وتفاقم مشكلة عدم المساواة في الدخل، كما تمت الدعوة إلى ضرورة خلق فرص للعمل من خلال فتح أسواق جديدة للصادرات الأمريكية وجعل التنافس على الشركات الأجنبية أسهل بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ما هي إذا سياسة الولايات المتحدة التجارية؟

تطورت مؤسسات السياسة التجارية العالمية بشكل دراماتيكي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين. وفي أعقاب اتفاقية «بريتون وودز» عام 1944، التي أنشأت صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والاتفاق العام في شأن التعريفات الجمركية والتجارية «GATT» التي وقّعت من قبل ثلاث وعشرين دولة عام 1947. وبحلول عام 1986، توسعت عضوية الـ«GATT» لتشمل 123 بلدا، التزمت جميعها بمبادئ خفض الرسوم الجمركية والاقتصادات المفتوحة والتجارة الحرة.

انخفضت على مدى العقود الأربعة الماضية، التعريفات الجمركية على الواردات العالمية للسلع بشكل حاد، من متوسط قدره أكثر من 30 في المئة إلى أقل من 5 في المئة. ثم ما لبث الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ريغان أن أطلق منظمة التجارة العالمية «WTO»، التي وضعت لمساتها الأخيرة في عهد الرئيس الأسبق بيل كلنتون عام 1994. وكانت فكرة تنظيم التجارة العالمية قد اقترحت للمرة الأولى خلال مؤتمر «بريتون وودز». ومع ذلك، فشل مجلس الشيوخ الأمريكي في التصديق على مشروع الاقتراح لعقود من الزمن، أي إلى حين ظهور منظمة التجارة العالمية «WTO».

ركّز صنّاع السياسة الأمريكيين على مواجهة عملية التجارة العالمية المتوقفة، باستكمال مشاريع الصفقات التجارية والاستثمارية الإقليمية والثنائية على البذل من ذلك.

دور الكونغرس

تتفاوض ممثلة التجارة العالمية «USTR»، وهي جزء من الكتاب التنفيذي للرئيس، على الاتفاقيات، غير أن الدستور يمنح هذا الفرع السلطة التشريعية النهائية على التجارة الخارجية. تمّ تمرير بعض الاتفاقيات التجارية بعد الحرب مع هيئة ترويج التجارة «TPA»، والتي سميت بالطريق السريع، بسبب موافقة الكونغرس على الصفقات التجارية من دون أي تعديلات. ومن المفترض تجديد عقود الـ«TPA» التي انتهت صلاحيتها عام 2007 والاتفاق الـ«TPP»، و«TTIP» مهندتان بالإنهيار.

توترت مسألة الإجماع الحزبي في السنوات الأخيرة، ما أدّى إلى ازدياد المعارضة من جانب الكونغرس. فالترجع الحاد في وظائف المصانع الأمريكية، والذي ترافق مع صعود شركات «الخارج» في البلدان ذات الأجور المنخفضة والعمالة الضعيفة والمعايير البيئية المندمجة، أدّى بالبيض إلى التأكيد على أن انفتاح الولايات المتحدة على العولمة قد ذهب إلى السبيل العكس. ولهذه الأسباب تحديدا، رفض مجلس الشيوخ السعيد الذي يسيطر عليه الديمقراطيون إعادة النظر في تشريعات الـ«TPA» بعد انتهاء صلاحيتها عام 2007.

نمت الشكوك أيضا بين الجمهوريين، الذين يسيطرون على الكونغرس منذ تشرين الثاني عام 2014. والذين اعتادوا دعم جدول أعمال الولايات المتحدة التجاري، فيما سعى عدد من المحافظين إلى التصويت ضدّ التجديد لـ«TPA». وقد رأى البعض أن منح الرئيس صلاحيات «المسار السريع» أمر غير دستوري، بينما يؤكد آخرون على مخاوف بعض أعضاء الحزب الديمقراطي من أن الصفقات التجارية من شأنها تضييع سيادة الولايات المتحدة عبر تجاوز التنظيمات المحلية. كذلك، فإن مجموعة من المشرّعين البارزين أكدت أنها لن تدعم الـ«TPA» ما لم تعالج اتفاقيات التجارة مسألة التلاعب بالعمل، وهذه ممارسة في الدول التي تتعمد تخفيض قيمة عملتها بهدف الاستفادة من مزايا التصدير.

وهكذا، فإن النتيجة النهائية ما زالت غير واضحة المعالم. ويقول إدوارد آدن، وهو زميل في مجلس العلاقات الدولية ومستشار العلاقات الخارجية أن هذا قد يكون علقا كبيرا أمام مفاوضات منمحة محتملة مع عدد من الدول المعنية. ويؤكد آدن أن «القلق عند الحكومات الأجنبية هو أنها غالبا ما تضعهم في خاتمة التنازلات السياسية الصعبة، ثم يعيد الأميركيون إلى تغيير قواعد اللعب بطريقة أو بأخرى».

الصفقات

والأهداف السياسية الخارجية

لطالما ركّزت إدارة أوباما على أن كلا من الـ«TPP» و«TTIP»، النقطتان الركائز في دفع عجلة قيادة أمريكا عالميا، وضمان تصدّرها لسوق دولية قائمة على قيم الانفتاح والشفافية. ويقول بعض مؤيدي هذا التوجه، إن صفقة

جبهات عدّة. تتخفّض معدّلات النمو بشكل مخيب للأمل، فيما ترتفع معدّلات البطالة، وقضايا الديون السيادية المستمرة في منطقة اليورو، والتي تسير جنبا إلى جنب في مواجهة كبرى مع روسيا ما يخلق وضعًا غير مستقرّ بالنسبة إلى القارة.

يقول المدير المؤسس لمعهد «بيترسون للأقتصاد الدولي»، والمدافع الشرس عن التجارة الرائدة، فريد بيرغستون، إن الصراع الأوروبي يلقي الضوء على مدى الحاجة إلى الـ«TTIP»، ويشدّد على أن هذه الصفقة تساعد في تقوية الإصلاحات التي تحتاجها الدول الأوروبية الأكثر ضعفا. في نهاية المطاف، ووفقا لبرغستون، فإنه حين يرتبط الأمر بالصفقات التجارية، فإن الهدف الرئيسي يتمثل بالسياسة الخارجية والأمن القومي. فهذه هي الحال في جميع اتفاقيات التجارة الأمريكية السابقة. ويقول إن جولة كندي من المفاوضات إبان الستينات، كانت موجهة تحديدا نحو تعزيز العلاقات مع الحلف الأطلسي، بينما لعب الـ«NAFTA» دورا رئيسيا في تقوية الاقتصاد المكسيكي وتجنّب عدم الاستقرار على الحدود الجنوبية للولايات المتحدة. وإذا كانت هذه الحال في الماضي لا يزال قائما، فإن الأمن القومي هو ما سيُفَعّج الكونغرس في نهاية المطاف....

تأثير توسيع نطاق التجارة على اقتصاد أميركا

ازدادت أهمية التجارة بالنسبة إلى الاقتصاد الأميركي منذ بداية الخمسينات، بالتوازي مع التمدد الأوسع للتجارة العالمية خلال تلك الفترة. أما اليوم، فيؤكد الخبراء الأميركيون أن قيمة الصادرات والواردات الأمريكية قد ارتفعت إلى 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة «PDF»، بارتفاع بلغ أقل من 10 في المئة من حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. إنه رقمٌ منخفض مقارنة مع غيرها من الدول المتقدمة. فاليابان فقط لديها قيمة تجارية إجمالية أقل من ناتجها المحلي. غير أن التجار، والمصدّرين على وجه التحديد، يلعبون دورا رئيسيا في دعم النمو والتوظيف في الولايات المتحدة. وتقدر وزارة التجارة أن صادرات الولايات المتحدة بلغت 2.3 تريليون دولار، فضلا عن دعم مباشر لحوالي 11.7 مليون وظيفة. إضافة إلى أن أكثر من 300.000 من رجال الأعمال يصنّرون بضائعهم وخدماتهم، وأن 98 في المئة منها هي استثمارات صغيرة ومتوسطة الحجم تضم حوالي 500 موظف. (إن بحا أعمق للوفائد الاقتصادية والتجارية يمكن أن نعرف عليه في تقرير فريق العمل المستقل في التجارة الأمريكية وسياسة الاستثمار «CFR»).

يجادل بعض الاقتصاديين في أنه سيكون للـ«TPP» و«TTIP»، أثر إيجابي كبير على اقتصاد الولايات المتحدة. فمن حيث المبدأ، أعطي المصنّعون الأكثر كفاءة في آسيا زيادة في صادرات الولايات المتحدة، في حين انخفضت أسعار الواردات والمكاسب الإنتاجية ما يجتاز حتمة للمستهلكين. ويبين «معهد



إدوارد آدن

يعارض. في الوقت عينه - الأعضاء الديمقراطيون والجمهوريون في الكونغرس كلا من الـ«TPP»، و«هيئة ترويج التجارة» بسبب هذه القضية. ويعتبر المعارضون هؤلاء بمن فيهم إدارة الرئيس أوباما، على أنه من المرجح أن يُبرّق التلاعب بالعملة المفاوضات التجارية. فضلا عن وجود مخاوف من إمكانية التوصل إلى نتائج غير مقصودة للحدّ مما تراه الحكومة الأمريكية تنفيذًا لمشروعًا لسياساتها النقدية في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان - كمثل التسهيلات الكمية والتي تُوفّر على إضعاف عملة البلاد.

ومن المتوقع أن يساهم تعزيز النموّ المساعدة في تجنّب الانكماش في اليابان ومنطقة اليورو، والتي ستزيد بدورها الطلب على الصادرات الأميركية.

وقد أثار النقاش أيضا مخاوف في شأن شفافية العملية والآثار المترتبة على صفقات السيادة الوطنية. إن حكما يُعرف باسم آلية تسوية نزاعات الاستثمارات الدولية، أثار مخاوف من أن الشركات العالمية ستكون قادرة على تجاوز قرارات الحكومة المحلية.

ويقول مؤيدو الـ«TPP»، أن هذه البنود لا تختلف عن بنود مشابهة مستخدمة في اتفاقيات التجارة السابقة.

وفي نهاية المطاف، فإن اعتراضات كثيرة تدور حول سرية العملية، ويبقى أمام المشرّعين، فرصة تطوير نقاشاتهم، وقدرتهم على عرض وثائقهم في غرف آمنة فقط. ويقول آدن: «إن هذا من شأنه أن يقود الكونغرس وكذلك الجمهور إلى تقديم شكوى بسبب استبعادهم من التداولات؛ وأميل بشدة إلى التأكيد على أن هذه الاعتراضات يفترض أن تكون علانية، فضلا من الإعداد لتعريف عن مصالح الشركات بقدر كبير من التفصيل في المواقففاوضية، فإنهم وأعضاء الكونغرس سيصوتون حتما بـ«لا».

بيترسون للبحوث» في إحدى الدراسات أن الـ«TPP» ستحقق للولايات المتحدة مكاسب سنوية تفوق قيمتها 78 مليار دولار. أما حين يرتبط الأمر بالـ«TTIP»، فإن تقديرات المفوضية الأوروبية «PDF»، تؤكد أن هذه الصفقة ستضيف أكثر من 100 مليار دولار إلى اقتصاد الولايات المتحدة، و152 مليار دولار للاقتصاد الأوروبي سنويا.

ويؤكد آدن في هذا المجال أن الشركات متعدّدة الجنسيات تكسر قيود الاستيراد الخاصة بها في جميع أنحاء العالم، «فحنّ نقدم لبلادنا جميع الفرص المُفَاحَة في تكون رائدة في مجال الاستثمار».

مخاوف

إن دعم الـ«TPP»، والـ«TTIP»، هو أبعد ما يكون عن الإجماع. فقد أعرب الرّواد الاقتصاديون، وممثلو العمّال، وجماعات حقوق المستهلك عن قلقهم الفادح إزاء تأخير كل ذلك على العمالة وعدم المساواة والسيادة الوطنية ومعايير السلامة. وهناك أيضا قلق شعبي كبير ناتج عن تأثيرات العولمة: فقد أظهر استطلاع نُشره «مركز بيو للأبحاث»، أن الأميركيين يعتقدون أن فوائد العولمة قد هبطت بشكل حادّ في أوائل الألفية الثالثة، على رغم الانتعاش الاقتصادي الحاصل، والثقة بالتجارة الأجنبية. وكان خبير الاقتصاد والحائز على جائزة نوبل بول كروغمان، قد وثّق على المبالغ في وصف منافع «الجيل القادم» من الصفقات. كما اعترف وزير الخزانة السابق لورانس سومرز أن «التجارة والعولمة زادتنا من فرص عدم المساواة في الولايات المتحدة عن طريق إسباب الكبار مزيدا من الفرص، وتعرض العمال العاديين للكثير من المنافسة». لكن، وبينما تشير أبحاث أخرى إلى تدني معدّلات التصنيع في الولايات المتحدة، يمكننا أن نعرّض أسباب ذلك جزئيا إلى نمو الواردات الآسيوية، وقد أشار سومرز أيضا إلى أن علاقة تذكر ذلك مع اتفاقيات التجارة ذاتها. فالابتكار التكنولوجي - بنظره - يلعب دورا أكبر من ذلك بكثير. وأثار النقاش مخاوف كبيرة في شأن شفافية العمليات والآثار المترتبة على صفقات السيادة الوطنية.

إن ارتفاع تأثيرات العملة على العجز التجاري بشكل حاد في التسعينات وأوائل الألفية الثالثة، يبقى اللقلق الأبرز. وكانت الصين سابقا المتهم الرئيس الأبرز، فهي أبدت تخفيض قيمة عملتها بشكل مصطنع. غير أن بيرغستون يؤكد «معهد بيترسون» أنه من المهم تجنّب التلاعب المحتمل في المستقبل. فالصين ليست جزءا من الـ«TPP»، لكنها قد تضمّنها إليها يوما ما، وتساعد أكثر في وضع ضوابط لردع دول الـ«TPP» الأخرى من لديها تاريخ في التلاعب بالعملة مثل سنغافورة والماليزيا.

توسيع العجز

في التجارة الأمريكية

يعارض. في الوقت عينه - الأعضاء الديمقراطيون والجمهوريون في الكونغرس كلا من الـ«TPP»، و«هيئة ترويج التجارة» بسبب هذه القضية. ويعتبر المعارضون هؤلاء بمن فيهم إدارة الرئيس أوباما، على أنه من المرجح أن يُبرّق التلاعب بالعملة المفاوضات التجارية. فضلا عن وجود مخاوف من إمكانية التوصل إلى نتائج غير مقصودة للحدّ مما تراه الحكومة الأمريكية تنفيذًا لمشروعًا لسياساتها النقدية في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان - كمثل التسهيلات الكمية والتي تُوفّر على إضعاف عملة البلاد.

ومن المتوقع أن يساهم تعزيز النموّ المساعدة في تجنّب الانكماش في اليابان ومنطقة اليورو، والتي ستزيد بدورها الطلب على الصادرات الأميركية.

وقد أثار النقاش أيضا مخاوف في شأن شفافية العملية والآثار المترتبة على صفقات السيادة الوطنية. إن حكما يُعرف باسم آلية تسوية نزاعات الاستثمارات الدولية، أثار مخاوف من أن الشركات العالمية ستكون قادرة على تجاوز قرارات الحكومة المحلية.

ويقول مؤيدو الـ«TPP»، أن هذه البنود لا تختلف عن بنود مشابهة مستخدمة في اتفاقيات التجارة السابقة.

وفي نهاية المطاف، فإن اعتراضات كثيرة تدور حول سرية العملية، ويبقى أمام المشرّعين، فرصة تطوير نقاشاتهم، وقدرتهم على عرض وثائقهم في غرف آمنة فقط. ويقول آدن: «إن هذا من شأنه أن يقود الكونغرس وكذلك الجمهور إلى تقديم شكوى بسبب استبعادهم من التداولات؛ وأميل بشدة إلى التأكيد على أن هذه الاعتراضات يفترض أن تكون علانية، فضلا من الإعداد لتعريف عن مصالح الشركات بقدر كبير من التفصيل في المواقففاوضية، فإنهم وأعضاء الكونغرس سيصوتون حتما بـ«لا».

